﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحۡىِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٦٨﴾ [غافر: 68]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

القادرُ على خلق الإنسانِ مِن ترابٍ قادرٌ على إحيائه من تراب

التَقَطَ الإمامُ الرّازيُّ الخيطَ الدّقيقَ الرّابطَ بين هذه الآية الكريمة وما قبلها فقال: "لمّا ذكر اللّه تعالى انتقالَ الإنسان من كونه ترابًا إلى كونه نطفةً، ثمَّ إلى كونه علقةً، ثمَّ إلى كونه طفلًا، ثمَّ إلى بلوغ الأشُدِّ، ثمَّ إلى الشّيخوخة، واستدلَّ بهذه التّغيُّرات على وجود الإله القادر؛ قال بعده: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحۡىِۦ وَيُمِيتُۖ﴾؛ يعني: كما أنَّ الانتقالَ من صفةٍ إلى صفةٍ أخرى من الصّفات الَّتي تَقدَّم ذِكرُها يدلُّ على الإلهِ القادر، كذلك الانتقالُ من الحياةِ إلى الموت وبالعكس يدلُّ على الإله القادر"[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿قَضَىٰٓ﴾: القَضاءُ: الحُكْمُ. والجَمْعُ: الأقْضيَةُ. والقَضيَّةُ مِثْلُهُ، والجَمْعُ: القَضايا. وقَضَى، يَقْضي - بِالكَسْرِ - قَضاءً؛ أيْ: حَكَمَ. ومِنْهُ قَوْلُهُ تعالى: ﴿۞وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23][2]، فمعنى الفعل ﴿قَضَىٰٓ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾: حَكَمَ حُكمًا لازمًا جازمًا لا يتخلَّفُ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

القادرُ على الإحياءِ والإماتةِ هو القاضي بجميعِ المُكِنات

تُبيِّن الآيةُ الكريمة أنَّ اللّهَ تعالى هو وحدَه القادرُ على بثِّ الحياة وإيجادِها في الأموات، وهو وحده القادرُ على سلب الحياة من الأحياء وإنزالِ الموت بهم متى شاء، وتلك هي الإرادة النّافذة،

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 532.
(2) الرازي، مختار الصحاح: (قضي).

وتلك هي القدرة المطلقة؛ فإذا تعلَّقتْ إرادته بتنفيذ أمرٍ أو إيجاد شيءٍ تحقَّقَ هذا الأمرُ، ووُجِد هذا الشّيءُ بمجرَّد إرادته سبحانه إيّاه، وبلا حاجة إلى أيِّ معالجةٍ، فهو ﷻ القادرُ على كلّ شيء، الَّذي "لا يَتَعاصَى على قدرته شيءٌ، وإذ يقول للشَّيءِ: ﴿كُن﴾ يكونُ بلا تأخيرٍ"[1]؛ فسبحانه سبحانه آناءَ اللَّيل وأطرافَ النّهار!

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

علَّةُ فصلِ الجملة عمّا قبلها:

عِلْمُ خلقِ الحياةِ عند التّكوينِ، والموتِ عند انتهاء الأجَلِ مِن أولى أولويّات العِلم

فُصِلَ قولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾؛ لأنَّه استئنافٌ، ومناسبةُ مَوقعِهِ من قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ إلى ﴿وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: أنَّ مِن أوَّل ما يُرجَى أن يَعقلوه هو ذلك التّصرُّف البديع بِخَلْقِ الحياة في الإنسان عند تكوينه بعدَ أن كان جثَّةً لا حياة فيها، وخَلْقِ الموت فيه عند انتهاء أجله بعد أن كان حَيًّا متصرِّفًا بقوَّته وتدبيره[2].

فائدةُ ذكرِ الضَّميرِ المنفصِلِ وتكرارِه:

إفـادةُ قـصرِ الأفـعـالِ على الله تعالى

كُرِّر ضميرُ الجلالةِ ﴿هُوَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ﴾ بعدَ سَبْقِ ذكرِه في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم﴾؛ لقصرِ تلك الأفعال والحقائق على الله تعالى، والقطعِ بأنَّه لا يشاركه أحدٌ فيها؛ وذلك أنَّ تقديم الضّمير يفيدُ تقرير نسبة المسند ﴿ٱلَّذِى يُحْىِۦ﴾ إليه سبحانه، ويرفعُ كلَّ شكٍّ في ذلك؛ إذ الضّميرُ أعرفُ المعارف، والنِّسبةُ إليه نوعُ تقريرٍ وتوكيدٍ، كما سبَقَ في الضّمير الأوَّل في جملة ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم﴾، ولزيادةِ التّنبيه على القصر؛ أي: هو

(1) الشّنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 2/ 377.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 24/ 199.

الَّذي يقدر على الإحياء والإماتة[1]، ودفعًا لِما قد يُتَوهَّم في عدمِ ذكرِ الفاعلِ في قوله تعالى: ﴿وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ﴾، مِن أنَّ مَن قَتَلَ غيرَهُ قبلَ الشيخوخةِ يكون هو المُميتَ المُتوفّيَ له؛ فرُفِع ذلك بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾؛ أي: هو لا غيرُه[2]؛ فأفاد القصر.

بلاغةُ التَّعبير بالموصول ﴿ٱلَّذِى﴾:

جاء التَّعبير بالاسم الموصول ﴿ٱلَّذِى﴾ في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ﴾ دون الاسم الظّاهر (المحيي والمميت) لإشباع دلالةِ القصر؛ فإنَّ الاسم الموصول يُشعر بالخصوصيّة؛ أي: الَّذي يحيي هو الله تعالى، ولو قيل: هو المحيي لحُمِل على الخبرِ المجرّدِ، وللتّعريض بالمشركين الَّذين يعبدون ما لا يُحيي ولا يُميت، فكأنّه قيل: هو الَّذي يُحيي ويُميت لا ما تعبدون من دونه أيُّها الحمقى! ففيه أنَّ الخالقَ هو المستحِقُّ للعبادةِ لا المخلوق.

التّعريضُ بالمشركين الَّذين يعبدون ما لا يُحيي ولا يُميت

دلالةُ التَّعبير بصيغةِ المضارع:

جاءتْ مفردةُ (الإحياء) صلةَ الموصول ﴿ٱلَّذِى﴾ في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ﴾ تنبيهًا على عظمة الله تعالى، فهو الَّذي يمتلك الإحياءَ، وهو بَثُّ الحياة في شيءٍ ميّتٍ لا روح فيه، وتلك خِصّيصةٌ له ﷻ، يَهَبُها مَن يشاء من خلقه.

بَثُّ الحياةِ في الأموات خِصّيصةٌ يجدِّدُها الله تعالى فيمَن يشاء مِن خلقه

وفي صَوْغِ مفردة الإحياء بصيغةِ المضارعِ في جملة ﴿يُحْىِۦ﴾ استحضارٌ لهذه الحالة الَّتي تكون للأحياءِ عند بثِّ الرّوح فيهم، كما ورد عن رسول الله ﷺ: «يُجْمَعُ خَلْقُ أَحَدِكُمْ في بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ ﷻ إلَيْهِ مَلَكًا مِنَ المَلائِكَةِ، فيَقولُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ وأَجَلَهُ

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 331.
(2) ابن عجيبة، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: 5/ 150.

ورِزْقَهُ، واكْتُبْهُ شَقيًّا أوْ سَعيدًا»[1]، كما أنَّ المضارعَ يدلُّ على تجدُّدِ فعلِ الإحياءِ على الدّوام في المخلوقات، فإنَّ الإحياءَ فعلٌ متجدِّدٌ لا يتوقّف ما دام هناك أجلٌ سارٍ في الحياةِ الدُّنيا.

بلاغةُ القصر بتعريفِ الجزأين:

التَّفرُّدُ بالإحياء والإماتة

قولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ قصرٌ بتعريفِ طَرَفَي الإسناد؛ لقصرِ الإحياء والإماتة عليه دون خَلْقِه، فهو المتفرِّد بذلك، لا يقدر على ذلك أحدٌ سِواه[2].

نوعُ الواو ودلالتُها التّقابُليَّة:

تكميلُ المعاني العقديَّة وتتميمُ الـــــدّلالات المترابطة

الواوُ في قوله تعالى: ﴿يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ واوُ العطف، معناها تشريكُ جملة (يميت) مع جملة صلة الموصول ﴿يُحْىِۦ﴾، فالإحياءُ والإماتةُ بمجموعِهما يُمَثِّلان صلةَ الموصول، ويُتَمِّمان القصرَ المقصود في جملتِهما الكبرى ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾، وهو من عطفِ الضِّدِّ على ضدّه، فإنَّ الإحياءَ يُقابل الإماتةَ، وفي العطفِ تكميلٌ للمعاني العقديَّة، وتتميمٌ في ردِّ النّهاية على البداية، فمَن أوجَدَ الإحياءَ هو الَّذي يُنهي وجودَه.

نكتةُ تقديمِ الإحياء على الإماتة:

لا إماتةَ إلّا لِحَيٍّ سبَـقَـتْ فيه الحياة

قَدَّم النّظم الكريم فعل الإحياء ﴿يُحْىِۦ﴾ على فعل الإماتة ﴿وَيُمِيتُ﴾ متابَعَةً لواقع الحال؛ إذ لا إماتةَ إلّا لِحَيٍّ سبق عليه فِعلُ الإحياء، وقد اطَّرد ذلك التّرتيب في الذّكر الحكيم إلّا في سياق ذِكر الابتلاء، حيث يقول ﷻ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: 2]، فالدّنيا دار ابتلاءٍ ونهايتُها الموتُ، والموت غاية الإحياء، وهو قاطع اللَّذّاتِ، وبوّابةُ الحساب إلى التّوفيق أو الإخفاقِ في ذلك الابتلاء.

(1) ابن حنبل، مسند أحمد: مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحابَةِ، مُسْنَدُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعودٍ رَضِيَ اللهُ تَعالَى عَنْهُ: 7/ 48 برقم: (3934).

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 7/ 157.

بلاغةُ فنِّ الطِّباق:

الجَمْعُ بين فعلَي الإحياءِ والإماتة دليلٌ على القدرةِ المُطْلقة

في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ طباقٌ بين فعلي: ﴿يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾؛ وذلك الجمع يدلُّ على قدرة الله تعالى المطلقةِ الَّتي تَقدِر على إجراء الفعلين على النّفس ذاتها؛ والجمعُ بين فعلي الإحياء والإماتة هو الخصّيصةُ الأدَلُّ على بيان قدرة الله تعالى المطلقة؛ إذ من النّاس مَن يَزعُمُ أنَّه يُميتُ ويَقدِر على أنْ يُذهِبَ الحياة بالقتل ونقض البِنية؛ لكن مَن يُعتقَد فيه القدرةُ على الإماتة أعجَزُ عن أن يجمع إليها الإحياء؛ وذلك من أبدع عطاءات الطّباق في هذه الآية، ولذلك لمّا قال إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: 258]، راوَغ الكافر قائلًا: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: 258] حاكمًا على نفسٍ بالقتل، عافيًا عن أُخرى.

نكتةُ حذفِ متعلَّقِ فعلَي الإحياء والإماتة:

إبـرازُ المقصودِ بالخطابِ أولى من ذكر المعلوم

حَذَفَ النّظم الكريم مفعولي فعلِ الإحياء والإماتة، فلم ينصَّ على أيٍّ منهما؛ وذلك لعدم تعلُّق الغرض بالنصّ على مُحْيًا معيَّنٍ ولا مُماتٍ محدّد، بل المقصودُ إثبات أصل الفعلين للفاعل ﷻ، بقطع النّظر عن مفعولٍ مخصوص، وحذفُ متعلَّقِ الفعلين يُقرِّبُ بين الفعلين، ويُصَفّي العبارةَ ممّا يَشغَلُ عن المقصودِ الأساسيِّ مِن متعلَّقاتِ الفعلين.

نوعُ (الفاء) ودلالتُها:

تفـريـعُ المعنى على المعنى بيانٌ لارتـبـاطِ الـفـرعِ بالأصلِ

(الفاءُ) في جملةِ ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ تَحتمِلُ أن تكونَ استئنافيَّةً – وهي للدّلالة على أنَّ ذلك نتيجةُ ما سبَقَ، من حيث إنَّه يقتضي قدرةً ذاتيَّة غيرَ متوقِّفةٍ على العُدَدِ والموادِّ[1]، فهو يُحيي ويُميت؛ لأنَّه المتَّصِفُ بالقدرةِ على الإحياءِ والإماتة لا لأمرٍ آخر، وهذا لا يكون إلّا له تعالى – وتَحتمِلُ أن تكونَ تفصيليّةً، وتعليليَّةً[2]، وتفريعيَّةً؛ لتفريعِ

(1) البيضاوي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: 5/ 63.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 337.

الإخبارِ بما بعدها على الإخبار بما قبلها[1]؛ ففيها ثراءٌ في الدّلالات، وغزارةٌ في المعاني، ومعاني الفاءِ متقاربةُ الدّلالةِ، مُتآلِفةُ المعاني.

لطيفةُ إيثارِ التّقييد بـ (إذا) دون (إنْ):

تطريةُ النُّفوسِ بقضاءِ اللهِ تعالى وحسنِ تدبيره

جاء استعمالُ أداةِ (إذا) في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرًا﴾ دون (إنْ)، ودون (لو) بطريق الأوْلى؛ وذلك أنَّ قضاء الله تعالى أمورَ مخلوقاته وتدبيرَهُ شؤونَهم أمرٌ قطعيّ، فحقُّ الله تعالى في خلقه وتصرُّفُه فيهم وتصريفُه شؤونَهم حقٌّ له مطلَق، كما أنَّ في استعمال (إذا) تنبيهًا للعباد بأنَّ ما يقع لهم، وما يطرأ عليهم من أحوالٍ وأحداث إنَّما هو قضاء الله تعالى، فلْتَطِبْ نفوسُهم ولْتَقَرَّ أعينُهم.

دلالةُ استعمال مفردةِ ﴿قَضَىٰٓ﴾:

الإيماءُ إلى سرعةِ القضاء وقطعيَّة الإنفاذ

آثر النّظمُ الكريم استعمالَ مفردة القضاء في جملة ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرًا﴾ دون رديفاتها كالحُكم أو التّقدير؛ وذلك لِما في لفظ القضاء من الدّلالةِ على الإرادة الكونيّة، وسرعة الإنجاز وقطعيّة الإنفاذ، وللإيماءِ إلى معنى بروز أمرٍ من الأمور إلى الوجود الخارجيِّ[2] عند القضاءِ، وأنَّ قضاءه ﷻ جاء وفْقَ الحكمة الإلهيّة، فقضاؤه لأمرٍ هو كقضائه لجميعِ الأمور، ولتوريثِ الرّاحة والسّكينة والطُّمأنينة لقضاء الله تعالى.

علَّةُ التَّعبير بصيغة الماضي:

تحقُّقُ ما سيقعُ بمنزلةِ ما وقع؛ تنزيلًا للمستقبَلِ منزلةَ الماضي

في صَوْغ فعل القضاء ماضيًا في جملةِ ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرًا﴾ وليس كلُّ ما قضاه الله تعالى وقَعَ عند نزول الآيةِ إشارةٌ إلى تَحقُّق أقْضيَةِ الله تعالى، والفراغ منها ممّا كان وما هو كائن وما سوف يكون؛ فالله تعالى عالمٌ بالعواقب غيرُ جائزٍ عليه البَداءُ[3]، وإنما هي أمور يُبديها

(1) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 24/ 199.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 336.
(3) الجصاص، أحكام القرآن: 2/ 276.

ولا يَبتَديها[1]، ولمّا سبق في علم الله سبحانه أنَّه يوجد ذلك الشّيء، وأنَّه يقول له: كن فيكون؛ كان تحقُّقُ وقوعِه بمنزلةِ وقوعِه، أو لأنَّه أُطلِق عليه اسم الشّيء باعتبار وجوده المستقبليِّ، كَتَسْمِيَةِ العصير خمرًا في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: 36]؛ نظرًا إلى ما يَؤولُ إليه في ثاني حالٍ[2].

غرضُ تنكير لفظِ ﴿أَمۡرًا﴾:

ما شاءَ اللهُ كان

نُكِّرَ لفظ ﴿أَمۡرًا﴾ لبيانِ العموم، فإنَّ الله تعالى إذا قضى أيَّ أمرٍ من الأمور فإنَّه واقعٌ لا محالةَ، والنَّكرة في سياق الشَّرط تفيد العمومَ.

نوعُ الفاء ودلالتُها:

الفاءُ في جواب الشّرط ركيزةٌ يُبنَى عليها ارتباطُهُ بشرطه

(الفاء) في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ واقعة في جواب الشّرط ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرًا﴾؛ فالفاء تُمثِّل ركيزةً تُبنى عليها جملةُ جواب الشّرط، وتربطها بشرطها، وهو أنَّه ﷻ لمّا نقل هذه الأجسام مِن بعض هذه الصّفات إلى صفةٍ أخرى لم يَتْعَبْ في ذلك التّصرُّف، ولم يَحْتَجْ إلى آلةٍ وأداة؛ فعبَّر عن نُفوذِ قدرته في الكائنات والمُحدَثات من غير معارِضٍ ولا مدافِعٍ[3]، فهو إنَّما ﴿يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

معنى (إنّما) في جملةِ القصر:

إرادةُ الله تعالى إذا صَدَرَتْ تحقَّقَ الأمرُ وُجودًا

دلَّتْ الأداةُ (إنَّما) في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ على القصر؛ أي: فما يكون من الله تعالى إلّا إرادةُ ذلك الأمرِ وحصولِه، الَّتي هي بمثابةِ الأمرِ الكلاميِّ ﴿كُن﴾، فلا يتأخَّر حصوله لحظةً، بل (يكون) على وجه الفوريَّة، بلا معاناةٍ ولا معالجة في تحقيق هذا الأمر المقضيِّ مهما عظُمَ، وإنما هو الأمرُ الفوريّ ﴿كُن﴾ لفظًا كان أو إرادةً امتثالًا للقدرة الإلهيَّة المطلقة.

(1) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 18/ 327.
(2) الشّنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 2/ 377.
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 532.

دلالةُ التَّعبير بالمضارع:

استحضارُ الأمرِ بحكايةِ الحال

التَّعبير بصيغة المضارع ﴿يَقُولُ﴾ استحضارٌ للأمر حين كان في عالم الأزل؛ إذ إنه ﷻ قدَّر ما كان وما يكون وما هو كائنٌ، وفرَغَ من ذلك كلِّه.

نوع (اللّام) ومعناها في ﴿لَهُۥ﴾:

أمـرُ اللـهِ بالغٌ مُحقَّق

(اللّام) في القيد بالجارّ والمجرور ﴿لَهُۥ﴾ في جملة ﴿يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ لامُ التّبليغ، فإنَّ أمرَ الله تعالى إذا صدَرَ في حقِّ شيءٍ فإنَّه يَبلُغُه على التّحقيق والقطع.

غَرَضُ الأمر وبلاغتُه:

صـــدورُ (كـــن) تحقيقٌ لـلإرادةِ الإلـهـيَّة وقطعٌ بوجودِها

الأمرُ ﴿كُن﴾ جاءَ على بابه من الإلزام والقهر؛ فإرادةُ الله تعالى وأمرُه نافذان لا يتأخَّران، والفعلُ ﴿كُن﴾ أوجَزُ الأفعالَ في بابه وأكثرُها اختصارًا؛ فهو مُكوَّنٌ من حرفين: أحدهما للبَدءِ والثّاني للخَتْم، والختمُ ساكنٌ يحكي التَّمامَ، تمامَ الإذعانِ والكون.

ويَحتمِلُ الأمرُ بـ ﴿كُن﴾ احتمالين؛ **الأوَّل**: الأمرُ اللَّفظيُّ المكوَّن من حرفين، وهذا استعمالٌ حقيقيٌّ، **والثّاني**: الإرادةُ الإلهيَّةُ الَّتي لا تتعلَّقُ بلفظِ ﴿كُن﴾، والثّاني نتيجةُ الأوَّل، ولا مانعَ من صدورِ ذلك عن الله تعالى كما أخبَرَ سبحانه، مع إرادة الإرادة الإلهيّة المتعلقة بما أراد، وقولُهُ تعالى للأمر: ﴿كُن﴾ "بيَّنَ أنَّه لا يحتاج أنْ يكرّر قوله: ﴿كُن﴾، بل إذا قال للشَّيء: ﴿كُن﴾ مرَّةً واحدةً كانَ وحصَلَ بأسرعَ من لمحِ البصر، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ ۝٥٠﴾ [القمر: 50]، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ۝٧٧﴾ [النحل: 77]"[1].

نكتةُ حذفِ فاعل ﴿كُن﴾:

فعلُ ﴿كُن﴾ هنا فعلٌ تامٌّ، بمعنى: تَكَوَّنْ وفْقَ إرادةِ آمرِكَ سبحانه،

(1) الشّنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 2/ 377.

وفاعلُهُ محذوفٌ وجوبًا تقديرُه (أنت)، والمرادُ المخاطَبُ بتوجيهِ الأمرِ له، وحُذِفَ الفاعلُ للتَّأكيدِ على سرعةِ تحقُّقِ ما يريدُهُ الله ﷻ.

تـأكـيـدُ سُـرعـةِ تَحَقُّقِ أمرِ الله

بلاغةُ استعمالِ مفردة (يكون) مضارعًا:

التَّعبيرُ بالكون في الفعل المضارع (يَكونُ) في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ كونٌ تامٌّ، والمعنى: فيوجد ذلك الأمر ويتحقَّقُ، والمضارعة في الفعل (يكون) تعبِّر عن مطابقة تجدُّد الكون، وعن حدوثِ الأوامر المَقْضيَّة في عالم الواقع، وظهورِها في أحايينها للوجود تطبيقًا واقعيًّا؛ فالمضارعةُ حقيقيَّةٌ في الحدوث والتّجدُّد، فإرادة الله تعالى الأمرَ وقوله له: ﴿كُن﴾ لَحْظيٌّ، واستجابةُ الأمر له فوريَّةٌ، أمّا كونُ الأمر ووجودُه ونضجُه وتمامُه فقدَّر الله تعالى أيضًا أن (يكون) بأسبابه؛ لذلك جاء التَّعبير عنه بالمضارع (يكون)، وفيه مناسبةٌ للسّياقِ؛ فالانتقالُ مِن كونِ الإنسانِ ترابًا إلى كونه نطفةً فعلقةً هي انتقالاتٌ تحصل على التّدريج، وأمّا صيرورةُ الحياة فهي إنَّما تحصل لتعليق جوهر الرّوح النّطقيّة به، وذلك يحدث دَفعةً واحدة؛ فلهذا السّبب وقع التَّعبير عنه بقوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[1].

صـــدورُ الأمـــرِ الإلهيِّ لَحظيٌّ، وتحقيقُهُ فوريّ

نوعُ الفاء ومعناها بحسبِ اختلاف القراءات:

يختلف معنى (الفاء) في جملةِ ﴿فَيَكُونُ﴾ بناءً على اختلاف القرّاء في قراءتها، فقرأ الجمهورُ بالرفع، على جعل ﴿فَيَكُونُ﴾ خبرًا لمبتدإٍ محذوف تقديره: هو، والفاءُ حينئذٍ تحتمل العطفَ والاستئناف[2]، وقرأ ابنُ عامر: ﴿فَيَكُونَ﴾ بفتح النّون منصوبًا بإضمار (أنْ)، فتكون الفاءُ سببيَّةً[3]. وهي على كِلتا القراءتَين

تعلُّقُ إرادة الله تعالى بحصولِ الأمـــر كـــافٍ لسرعةِ وُجـودِه وإيجادِه

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 532.

(2) ابن الجزري، النشر: 2/ 220، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 8/ 515، وصافي، الجدول في إعراب القرآن: 24/ 272.

(3) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 8/ 515.

أومَأتْ إلى معنى السّرعة والتّعقيب، فبمجرَّدِ صدور الأمر يحصلُ المأمورُ دون مسافةٍ زمانيَّة فاصلة، أو انتظارٍ، أو تعليقٍ، بقطع النّظر عن زمان ظهورِه للواقع، كأنَّه قال: فلذلك مِن الاقتدار إذا قضى أمرًا كان أهونَ شيءٍ وأسرعَه[1]. وفي حذفِ المبتدإ على قراءةِ الرَّفعِ ما يوحي بسرعة حصول المأمور، وكأنَّ وقتَ حصول الاستجابة لأمرِ اللّهِ يَضيقُ عن ذكر المبتدأ.

إثـراءُ الـدَّلالاتِ البلاغيَّة

بلاغةُ توجيهِ القراءاتِ القرآنيّة المتواترة في ﴿فَيَكُونُ﴾:

قرَأ ابنُ عامرٍ: ﴿فَيَكُونَ﴾ بفتح النّون منصوبًا بـ: (أن) مضمرةً بعدَ الفاءِ الواقعةِ في جوابِ الأمر ﴿كُن﴾ على قولِ بعضهم، وعلى قولِ الجمهورِ والمُحقّقينَ: نُصِبَ بـ(أن) مضمرةً بعدَ الفاءِ الواقعةِ بعدَ الحصرِ بـ: (إنَّما)، قال الأشمونيُّ: "قد تُضمَرُ (أنْ) بعدَ الفاءِ الواقعةِ بعدَ حصرٍ بـ: (إنَّما) اختيارًا ... نحو: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٧﴾ [آل عمران: 47] في قراءةِ مَن نصَبَ"[2].

وتوجيهُ ذلك – واللّه أعلم –: أنَّ الحصرَ بـ(إنَّما) نظيرُ الحصرِ بـ(النَّفي وإلّا) فقولي: (إنَّما يسافرُ زيدٌ فيطلبَ الرِّزْقَ) معناه: ما يكونُ مِن زيدٍ إلّا أنْ يسافرَ فيطلبَ الرِّزقَ، وتوجيهُ الآيةِ على ذلك: (إذا قضى أمرًا فما يكونُ مِنه إلّا أنْ يقولَ له: كن فيكونَ).

وقرَأ الباقون بالرَّفع على الاستئناف أو العطف، وهو خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: فهو يكونُ[3].

❁ الفُروقُ المُعجَميَّةُ:

(حكم) و(قضى):

القضاءُ يقتضي فصْل الأمر على التَّمام، من قولك: قضاه إذا

(1) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل: 4/ 178.
(2) ابن الجزري، النشر: 2/ 220، والأشموني، شرح الأشموني على الألفيّة: 3/ 229.
(3) الشّنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 2/ 377.

القضاءُ فَصْلُ الأمر على التَّمام، والحُكْمُ فَصْلُ الأمر على الإحكام

أتمَّه وقطَعَ عملَه، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾ [الأنعام: 2]؛ أي: فصَلَ الحكمَ به، ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء: 4]؛ أي: فصَلْنا الإعلامَ به، وقال تعالى: ﴿قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ: 14]؛ أي: فصَلْنا أمرَ موتِه.

والحُكم يقتضي المنعَ عن الخصومة، من قولك: أحكمتُهُ إذا منعتَهُ، ويجوز أن يُقال: الحكم فَصْلُ الأمر على الإحكام بما يقتضيه العقلُ والشَّرع، فإذا قيل: حَكَمَ بالباطل فمعناه: أنه جَعَل الباطل موضعَ الحقِّ، ويُستعمل الحُكم في مواضعَ لا يُستعمل فيها القضاء، كقولك: حُكمُ هذا كحُكمِ هذا؛ أي: هما متماثلان في السَّبب أو العلَّة أو نحوِ ذلك[1].

(1) العسكري، الفروق اللُّغويّة، ص: 431.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والخمسون،
سورة الزُّمر من الآية 73 إلى سورة غَافِر الآية 76
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والخمسون، سورة الزُّمر من الآية 73 إلى سورة غَافِر الآية 76
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 51 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-642-97-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 51 : المجلد الحادي والخمسون، سورة الزُّمر من الآية 73 إلى سورة غَافِر الآية 76.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-642-97-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4644027 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»